قائمة المسائل الموجهة إلى قوات التحالف التي تقودها السعودية من قبل فريق الخبراء البارزين المعني باليمن المنشأ بموجب قرار مجلس حقوق الإنسان

A/HCR/RES/36/31

I. المقدمة:

أكد مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في قراره المؤرخ 28 أيلول/سبتمبر 2018 (A/HRC/RES/39/16)، تجديد ولاية فريق الخبراء البارزين الدوليين والإقليميين المعني باليمن (فريق الخبراء)، "يحثّ جميع أطراف النزاع في اليمن على تسهيل الوصول الكامل والشفاف للفريق والتعاون معه...".

مع الإشارة إلى أن ولاية فريق الخبراء تتضمن، من بين أمور أخرى، الحاجة إلى "العمل مع السلطات اليمنية وجميع الأطراف المعنية، على وجه الخصوص [...] سلطات دول الخليج وجامعة الدول العربية"، أرسل فريق الخبراء في 30 كانون الثاني/يناير 2019 رسائل إلى كل من حكومة اليمن والمملكة العربية السعودية. في هذه الرسائل، طلب فريق الخبراء مقابلة مسؤولي الحكومة اليمنية وقوات التحالف التي تقودها السعودية (التحالف)، وطلب إصدار تأشيرات حتى يتمكن رئيس الفريق والخبراء وأعضاء أمانة فريق الخبراء من السفر إلى اليمن والمملكة العربية السعودية من أجل مقابلة المسؤولين وإجراء تحقيقات لتعزيز ولاية فريق الخبراء. عاد وأرسل فريق الخبراء رسائل متابعة إلى المملكة العربية السعودية والحكومة اليمنية مكررًا مطالبه في 1 و 20 آذار/مارس 2019، على التوالي.

منذ 22 آذار/مارس 2019، لم يحصل فريق الخبراء على إذن من الحكومة اليمنية أو المملكة العربية السعودية لزيارة أي من البلدين. ويشيرفريق الخبراء إلى أن عدم قدرته على زيارة اليمن يحد بشكل خطير من قدرته على تنفيذ ولايته بالكامل، بما في ذلك إجراء مزيد من التحقيق في المسائل التي عرضتها الحكومة اليمنية والتحالف في ردهم على تقرير فريق الخبراء الذي صدر في 28 آب/أغسطس 2018. ووفقًا لذلك، يكرر فريق الخبراء طلبه للوصول إلى اليمن من أجل إجراء تحقيقات ومقابلة مسؤولين من الحكومة اليمنية والتحالف، بما في ذلك في مقر التحالف في المملكة العربية السعودية.

آخذين بعين الاعتبار عدم قدرة فريق الخبراء حتى تاريخه في 2019 على الوصول إلى اليمن أو المملكة العربية السعودية وعدم توفر المسؤولين من كلا البلدين للاجتماع مع فريق الخبراء، أعدّ فريق الخبراء في ما يلي قائمة المسائل المتعلقة بالتأكد من الحقائق المتعلقة بانخراط التحالف في اليمن.

يقدر فريق الخبراء الرد الذي قدمه التحالف في شهر آب/أغسطس 2018 بعد تلقيه قائمة المسائل التي عرضها فريق الخبراء، بالإضافة إلى المناقشات التي جرت مع مسؤولي التحالف خلال زيارات فريق الخبراء إلى اليمن والسعودية قبل ذلك. تجدر الإشارة إلى أن رد التحالف المكتوب قد ورد بعد إرسال تقرير فريق الخبراء للنشر وأن عدد من المسائل التي أثارها فريق الخبراء لم يتمّ النظر بها، فيشير الأخير إلى قائمة المسائل التي تم إرسالها إلى التحالف في نيسان/أبريل 2018، ويرحب بالرد على الاستفسارات التي لم يتمّ النظر بها. وبالتالي، يقدّر فريق الخبراء أي معلومات قد يقدمها التحالف ردًا على قائمة المسائل المفصلة أدناه، والمرتبطة بشكل أساسي بمعلومات محدّثة عن عمليات التحالف في اليمن والمزيد من التفاصيل المذكورة في ردّ التحالف في آب/أغسطس 2018.

يدعو الرئيس والخبراء، بفائق الاحترام، التحالف بالردّ على الاستفسارات الواردة بادناه. سوف يتم إدراج الرد في تقرير المفوض السامي لحقوق الإنسان الذي سوف يتمّ تقديمه إلى مجلس حقوق الإنسان، باستثناء أي معلومات يطلب التحالف أن تبقى سرية.

سيكون فريق الخبراء ممتنًا لتلقي الرد في موعد لا يتجاوز 30 نيسان/أبريل 2019. علاوةً على ذلك، يجدد فريق الخبراء طلبه للقاء مسؤولين من التحالف لمناقشة المسائل المذكورة ادناه وتلقي أي بيانات إضافية قد يرغب التحالف في تقديمها بحلول 30 أيار/مايو 2019.

II. قائمة المسائل التي يتعين على التحالف النظر بها

أ. تنفيذ توصيات فريق الخبراء

1. يضمّ تقرير فريق الخبراء الذي صدر في 28 آب/أغسطس 2018 حقائق وتوصيات إلى أطراف النزاع في اليمن. يرجى وصف الخطوات التي اتخذها التحالف للتحقيق في الحالات الموضحة في تقرير فريق الخبراء، ومحاسبة الجناة، ومنع تكرار الحوادث، وتنفيذ توصيات فريق الخبراء.

ب. الاستهداف

2. يرجى تزويدنا بالتفاصيل حول دور "الأخصائيين" في الحكومة اليمنية الذين اعتبرهم التحالف مسؤولين عن تحديد الأهداف العسكرية لعمليات التحالف. هل هؤلاء الأخصائيّون مسؤولون عن تحديد الاهداف بصرياً؟ أين يتواجد الأخصائيون أثناء أداء وظيفتهم؟
3. يرجى توضيح دور "المستشارين القانونيين" الذين يعملون وفقًا للتحالف مع خلايا الاستهداف. يرجى ذكر الدول التي يمثلها هؤلاء المستشارين القانونيين، ووصف دورهم في تطوير وتحديث قواعد الاشتباك في عملية الاستهداف. يرجى إدراج وصف تفصيلي للتدابير التي ذكرها التحالف والتي اتخذت للتأكد أن الأهداف هي أهداف عسكرية مشروعة وأن الاستهداف يتم وفقًا للقانون الإنساني الدولي. يُرجى توضيح مواقع المستشارين القانونيين المادية وخطوط الإبلاغ الخاصة بهم داخل التحالف أو الحكومة أو الجيش في دولتهم و/أو الحكومة اليمنية.
4. ما هي علاقة "الأخصائيين" و "المستشارين القانونيين" مع "المسؤولين المسيطرين على الجبهات الأمامية"؟ من بين هؤلاء المسيطرين لديه القدرة على إحباط ضربة جوية بسبب المخاوف من التأثير على المدنيين والأهداف المدنية؟ من الذي يتخذ القرار النهائي بشأن المضي في ضربة جوية إذا كان هناك تأثير محتمل على المدنيين و/أو الأهداف المدنية؟
5. صرح التحالف أنه يعتبر أن كل موقع هو موقع مدني حتى يثبت العكس. يرجى وصف الطريقة المعتمدة لفقدان أي موقع أو شخص حالته المدنية أو وضعه المحمي لكي يتمّ اعتباره هدفًا عسكريًا مشروعًا. يُرجى وصف عملية تقييم أهداف ذات "الاستخدام المزدوج" (مدنية/عسكرية مشتركة)، بما في ذلك تحديد الفترة الزمنية التي يبقى فيها قرار السماح بالمضي قدمًا بإطلاق ضربة جوية ضدّ هدف مزدوج الاستخدام صالحًا. كذلك، يرجى تحديد العناصر التي قد تؤدي إلى إلغاء قرار السماح بتوجيه ضربة جوية على هذه الأهداف.
6. ذكر التحالف أن التقييم اللاحق للعمليات يتضمن تحليلًا لما إذا كان هناك أضرار جانبية "غير متوقعة". يرجى توضيح عملية الموافقة على توجيه ضربة جوية في الظروف التي يكون فيها التأثير الجانبي على المدنيين "متوقعًا". ما هي مستويات الموافقة المختلفة المطلوبة لتوجيه ضربة جوية تكون فيها المستويات المختلفة للضرر الجانبي متوقعة؟
7. متى يتم اعتبار الأضرار الجانبية المتوقعة مقبولة في ضوء الميزة العسكرية المنتظرة، ما هي الإجراءات المتبعة لتجنب أو تقليل المزيد من الأضرار الجانبية المماثلة؟

8. قائمة الأماكن المحمية: يكرر فريق الخبراء طلبه السابق للتحالف لمشاركة " قائمة الأماكن المحمية" في نسختها الحالية والمحدثة. سوف يعتبر فريق الخبراء البارزين الدوليين والإقليميين المعني باليمن *القائمة سرية للغاية في حال طُلب منه ذلك*.
9. يرجى تقديم قائمة بمواقع البنى التحتية المدنية، مثل محطات المياه، والمرافق الصحية والتعليمية، ومواقع التراث الأثري والثقافي المذكورة ضمن قواعد الاشتباك الخاصة بالتحالف لتفادي استهدافها.

ج. التقييم اللاحق للعمليات

10. يرجى وصف الإجراءات اللازمة لإجراء تقييمات ما بعد الضربه/تقييمات الأضرار الناجمة عن المعارك. صرح التحالف أن تقييمات ما بعد الضربة تشمل مراجعة السجلات والتقارير اللاحقة للمهمة من قبل الموظفين التنفيذيين والمصادر على أرض الواقع. يرجى تزويدنا بتفاصيل عملية مراجعة مزاعم الإصابات في صفوف المدنيين، بما في ذلك تقديم معلومات عن هوية المصادر على الأرض. يرجى توضيح ما إذا كانت هذه المصادر تقتصرعلى الأفراد العسكريين اليمنيين و/أو قوات التحالف. وإلا، فما هي المصادر الأخرى التي يتم الرجوع إليها؟ كيف تجري تقييمات ما بعد الضربة في المناطق التي لا تتواجد فيها قوات التحالف؟ يرجى تقديم النموذج المتبع وأمثلة لتقييمات ما بعد الضربة.
11. يرجى توضيح كيفية استخدام الدروس المستفادة من حوادث الإصابات في صفوف المدنيين لتفادي وقوع حوادث مماثلة في المستقبل. يرجى تقديم أمثلة على السياسات و/أو التوجيهات التي تم تنفيذها نتيجة للدروس المستفادة من التحقيق في حوادث الإصابات في صفوف المدنيين.

د. أسلحة

12. يلاحظ فريق الخبراء أن التحالف لم يرد مباشرة على أي من الأسئلة التي أثيرت في عام 2018 المتعلقة بالأسلحة، وخاصة فيما يتعلق باستخدام الذخائر العنقودية، وبالتالي يكرر فريق الخبراء طرح جميع الاستفسارات التي أثيرت سابقًا.
13. يرجى تزويد فريق الخبراء بأية معلومات، بما في ذلك الوثائق ذات الصلة بالامتثال بقوانين نقل الأسلحة أو المعدات أو الأنظمة، إلى أطراف ثالثة، على وجه الخصوص للجماعات المسلحة غير التابعة لدولة التي تعمل لدعم الحكومة اليمنية وقوات التحالف.

ه. الاحتجاز

14. ذكر التحالف في رده الصادر في آب/أغسطس 2018 على فريق الخبراء أن جميع الأشخاص المحتجزين يتم نقلهم إلى مرافق احتجاز تابعة للحكومة اليمنية. يرجى تقديم وصف لإجراءات عمليات النقل هذه. ما هي المدة القصوى المسموح بها للمحتجز أن يبقى رهن الاحتجاز لدى قوات التحالف قبل نقله إلى الحكومة اليمنية؟
15. يرجى تقديم قائمة بمرافق الاحتجاز الخاضعة للرقابة التشغيلية للتحالف أو أفراده أو الجماعات المسلحة الموالية للحكومة حيث يتم احتجاز المحتجزين قبل نقلهم إلى الحكومة اليمنية. في أي مرحلة (أو مراحل) يتم استجواب المحتجزين؟ من المسؤول عن إجراء التحقيقات: القوات اليمنية أو قوات التحالف، أو كلاهما؟ هل يشارك أخرون في التحقيقات في أي مرحلة من المراحل؟
16. يرجى ذكر مرافق الاحتجاز الخاضعة لسيطرة الحكومة اليمنية والجماعات المسلحة الموالية للحكومة والتي يقوم التحالف بنقل الأفراد إليها أو استقبال المحتجزين منها.
17. كيف يضمن التحالف أن مرافق الاحتجاز الخاضعة لسيطرته أو التي يتم نقل الأشخاص المحتجزين إليها تفي بالحد الادنى للمعايير الدولية؟ كيف يضمن التحالف عدم تعرض

المعتقلين للتعذيب أو سوء المعاملة في مثل هذه المرافق؟ كيف يضمن التحالف احترام حقوق المحتجزين في الإجراءات القانونية الواجبة في مثل هذه المرافق؟

و. التفتيش البحري وإغلاق مطار صنعاء

18. يرجى تقديم تفاصيل عن أي عمليات تقييم يقوم بها التحالف لتحديد أثر خلية العمليات الإنسانية والإخلاء (**EHOC**) على عمليات التفتيش الإضافية للسفن التي فتشتها آلية الأمم المتحدة للتحقق والتفتيش (**UNVIM**) على إمكانية وصول الأغذية والإمدادات الطبية وأمور ضرورية أخرى إلى المدنيين. يرجى تقديم المزيد من المعلومات حول أي جهود بذلت لضمان الوصول في الوقت المناسب للسفن التي تحمل الإمدادات الإنسانية، وخاصة تلك التي عليها تواريخ انتهاء صلاحية.
19. يرجى تقديم معلومات محدثة حول عدد السفن التجارية التي تدخل الموانئ اليمنية والتي لا تخضع لسيطرة الحكومة والتي تم تفتيشها بين 1 آب/أغسطس 2018 و 31 آذار/مارس 2019 من قبل **EHOC**. ما هو عدد السفن التي حصلت على تصريح دخول خلال هذه الفترة؟ ما هي المدة المتوسطة الأطول اللازمة لإعطاء تصريح الدخول؟ ما هو عدد السفن التي لم تحصل على تصاريح دخول وعلى أي أساس؟ يرجى تزويدنا بالتفاصيل.
20. يرجى تقديم معلومات محدثة عن السفن التي تمّ تفتيشها والتي حصلت على تصريح دخول من قبل **UNVIM** منذ 1 آب/أغسطس 2018 والتي تبين أنها تنقل مواد محظورة. يرجى تزويدنا بالتفاصيل بما في ذلك المستندات والإجراءات المتخذة.
21. يرجى تقديم إحصاءات عن عدد التصاريح التي تصدرها **EHOC** للرحلات الجوية من وإلى مطار صنعاء. ما هو الوقت الاعتيادي لإصدار أي تصريح؟ هل يتم إصدار تصاريح الطوارئ فورًا إذا ما كان هناك حاجة طبية أو أي مسائل إنسانية أخرى تدعو لذلك؟ متى يخطط التحالف لإعادة فتح المطار أمام الحركة التجارية؟
22. يرجى تقديم المزيد من التفاصيل عن الآليات القائمة للأفراد الذين يلتمسون العلاج الطبي في الخارج ويرغبون في السفر عبر مطار صنعاء.

ز. العنف الجنسي والجنساني

23. أعلن التحالف أن أعضاءه مدرّبون وفقًا للقواعد العسكرية الدولية المتعلقة بالعنف الجنسي والجنساني. يرجى تزويدنا بتفاصيل عن هذا التدريب، بما في ذلك نسخ عن مواد التدريب، ومعلومات عن أي إجراءات تشغيل قياسية معمول بها لتفادي ممارسة العنف الجنسي والجنساني من قبل قوات التحالف والجماعات المسلحة الخاضعة لسيطرة التحالف.
24. صرّح التحالف بأنه ملتزم بجميع الإجراءات القانونية وفقًا للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان فيما يتعلق بالعنف الجنسي والجنساني، وأشار إلى أنه لحين تقديم البيانات في آب / أغسطس 2018، لم يتلقّ التحالف أي شكاوى تتهم أعضاءه بجرائم ذات صلة بالعنف الجنسي والجنساني. يرجى تزويدنا بتحديث عن أي قضايا تم الإبلاغ عنها أو التحقيق فيها منذ ذلك التاريخ. يرجى تقديم تفاصيل عن النتائج والخطوات المتخذة لمحاسبة الجناة ومنع تكرارها.

ح. تجنيد الأطفال واستخدامهم كجنود

25. يرجى تقديم نسخة عن سياسة حماية الطفل في الحكومة اليمنية المذكورة في ردود التحالف في آب/ أغسطس 2018.
26. يرجى تقديم تفاصيل حول إنفاذ قوانين المملكة العربية السعودية التي تحظّر تجنيد الأطفال واستخدامهم والتي تمّت الإشارة إليها في ردّ التحالف في آب/ أغسطس 2018.

يرجى ذكر عدد الأطفال الذين تقدّموا للتجنيد ولكنّهم مُنعوا من الانضمام إلى قوات التحالف والجماعات المسلحة الخاضعة لسيطرة التحالف عملا بهذا التطبيق مع أعمارهم.

27. يرجى تقديم تفاصيل عن عمل وحدة حماية الطفل التابعة للتحالف. هل تتمتّع هذه الوحدة بسلطة التحقيق في قضايا تجنيد الأطفال واستخدامهم ومحاسبة المسؤولين عن انتهاك سياسات التحالف وقوانين أعضاء التحالف؟ يرجى تقديم تفاصيل عن أي قضايا حققت فيها وحدة حماية الطفل والإجراءات المتخذة في هذا الإطار.
28. يرجى تقديم أرقام محدّثة عن عدد الأطفال الذين دخلوا مركز مأرب لإعادة التأهيل وأي مراكز أخرى مماثلة تابعة للتحالف، بما في ذلك تفاصيل حول أطراف النزاع التي قامت بتجنيدهم او رفضوا تجنيدهم. يرجى كذلك تقديم تفاصيل عن عمليات القبول والتحقق، والبرامج الموفّرة للأطفال، والتدابير المتخذة قبل وأثناء عملية إعادة الإدماج. يرجى تقديم نسخ عن السياسات وإجراءات التشغيل القياسية لمركز مأرب والمراكز المماثلة الأخرى.

ط. المساءلة

29. يرجى وصف الإجراءات التي يعتمدها الفريق المشترك لتقييم الحوادث (JIAT) المتعلقة بمراجعة الحوادث التي نتج عنها إصابات في صفوف المدنيين، بما في ذلك الأسس القانونيّة التي يقرّر على أساسها فتح تحقيق رسمي أو إغلاق قضية، وإجراءات المساءلة الأخرى في الحالات حيث يتبيّن أنّ الملاحقة القانونية غير مناسبة. يرجى تقديم تحديث عن جميع القضايا التي نظر فيها الفريق المشترك وملخص عن النتائج (في القضايا التي أغلقت أو علّق النظر فيها أو التي لا تزال قيد التحقيق) . يرجى تقديم تفاصيل عن القضايا المحالة إلى السلطات اليمنية، ووصف إجراءات الإحالة إلى السلطات اليمنية..
30. يرجى تقديم تفاصيل عن الإجراءات ذات الصلة بجميع القضايا التي أحالها الفريق المشترك لتقييم الحوادث إلى السلطات القضائية أو العسكرية اليمنية أو أو تلك التابعة لدول أخرى أعضاء في التحالف. يرجى تقديم تفاصيل عن النتائج التي تمّ التوصل إليها في كل قضيّة. ما هو عدد القضايا التي تمّت ملاحقتها قضائيا؟ ما كانت التّهم في كل قضيّة؟ ما هو عدد الملاحقات القضائية التى انتهت بإدانات؟ ما كانت الأحكام التي صدرت في الدعاوى الجنائيّة؟ يرجى تزويدنا بالتفاصيل.
31. ما هي أسباب عدم بدء الملاحقات القضائية في القضايا التي أحالها الفريق المشترك إلى اليمن أو إلى أعضاء آخرين من التحالف؟
32. يرجى تقديم تفاصيل عن الدّعم الذي يقدّمه التحالف إلى الحكومة اليمنيّة لتعزيز الجسم القضائي والنيابة العامة وأمن الشرطة والمذكور في ردّه في آب/ أغسطس 2018.
33. يرجى توضيح إجراءات متابعة الحالات المحالة من قبل لجنة التحقيق الوطنية.
34. يرجى تزويد فريق الخبراء بعدد الضحايا الذين تلقوا جبرًا أو تعويضًا مرفقًا بالتفاصيل المتعلقة بنوع (أنواع) التعويض والأماكن التي قدّمت فيها ابتداء من الأوّل من آب/ أغسطس 2018.